

ثلاث مسائل في علم الكلام

حسين حسن كريم

الاستاذ المساعد

كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية

اقليم كردستان العراق

ملخص

هذه الرسالة الصغيرة في علم الكلام ، عبارة عن ثلاث مسائل أختصرت من قبل المؤلف :

- المسألة الاولى ، تؤكد بطلان التسلسل في حدوث الخلق ، الذي هو ترتب امور غير متناهية في العلية والمعلولية ، ويقع في المتعدد الناشيء عن الوجود والإمكان ، وتركيب من خواص الإمكان ، والممكن يحتاج الى علة موجدة له، والعلة أما الواجب أو الممكن من الموجودات. وعلى أنها ممكنة لا يمكن التسلسل لإقطاعه عن الواجب وكذا عن الثاني لأن الممكن لا يوجد له بدون العلة، وعلى التقديرين عدم وجود الواجب لاعلة له، فظهر أنه لا بد في الوجود من واجب له صفات يتوقف عليها الوجود وهي موجودة بوجود الذات ، بمعنى أنها منتزعة من الذات فلا تحتاج الى علة موجدة ، وتلك الصفات في غاية الكمال، فلا يكون فعله تعالى لشيء عبثاً ، ونتيجة لذلك فالعالم لا بد منه للانتقام والاثابة .
ثم إن من عرف الله بذاته وصفاته علم أن معرفته هذه جاءت من أنبياء الله ولا سيما رسولنا محمد(صلى الله عليه وسلم) الذي أوحى إليه بذلك من الله سبحانه وتعالى . وبذلك يصدق برسالة محمد(صلى الله عليه وسلم).
- المسألة الثانية تنزه الله عن الزمان والمكان . إن الله تعالى متزه منها لان ماهو كذلك يحيط به زمانٌ محدود أو مكان كذلك، وهو من علامات الحدوث والإمكان ، تعالى الله عن ذلك. لان تخصيص وجوده بأحدهما يحتاج إلى مخصص ، ولا يرد أن الأزل والأبد من الزمان المحدود، لأنها بلا أول ولا آخر ، فجميع الأزمنة حاضرٌ عند الله تعالى، فلا وجود للماضي والحال والمستقبل عنده.
- المسألة الثالثة ، وجود الله تعالى مبدأ صفاته النفسية والسلبية والمعاني والمعنوية ، وكذلك صفاته الاضافية، صفاته تعالى ليست عين الذات ولا غيرها. فإدام هو تعالى موجود صفاته الاخرى قائمة على وجوده لمحالة .

1. المقدمة

هذا الجهد العلمي العائد إلى عالم كردي جليل له دوره المشرق في خدمة العلوم الإسلامية واللغة العربية، ولا سيما في مجال علم أصول الدين، يستحق كل تقدير، وهو (الشيخ عبدالقادر المهاجر) ابن الشيخ محمد سعيد المردوخي السندي (المتوفى 1303هـ). فعلم الكلام أو علم أصول الدين الذي يتناول امحات العقائد الإسلامية ، ويثبت حقائق لاغنى لأحد عن العلم بها والسير على هديها من العلوم الصعبة في مبنائها ومعناها، تاه في غورها الكثيرون ونجا من أهوالها وأمواجها الماهرون. ظهور الاحاد والزندقة وفرق الطبيعيين والدهريين وميول أهل الشر والزيف والاهواء جعل موقف العلماء المسلمين في منتهى الصعوبة و الصلابة، هاجم هؤلاء بكل ماكان لديهم من وسائل ، ودافع أهلنا عن حقيقة دينهم بكل ماأتاهم الله من قوة المنطق وسلامة الفكر وصلابة الايمان وثروة العقل النير، فكان بيدهم مباركاً وثمرهم ناصباً

وسوقهم رائجاً ، وهذا العمل بضاعة من كوز علمهم ومعرفتهم، رأينا أن نعرضها على اهلها عسى أن تكون من المدخرات الثمينة لهم.

قيل الكثير عن(علم الكلام) بين مؤيدين ومعارضين له، ولكن لكل عصر رجاله، فهؤلاء الذين قدموا الكثير الكثير من هذا العلم خدموا عقائدهم السليمة، ومناهجهم الصحيحة، فالمسائل هذه مساهمة فعالة ودقيقة في مجال(علم الكلام) وفيما يخص بالذات إبطال التسلسل الذي كان يراود بعض الافكار ويقبلها بعض الأفهام القاصرة، ونفت هذه المسائل علمياً الزمان والمكان عن الله سبحانه، لأنها يقعان للمحتاجين، والله غني عن العالمين، ولا بد ان لا يكون الإله محتاجاً لأنه يحتاج إليه كل شيء، وهو في عليائه أزلي أبدي، حي، قادر، عالم سميع، بصير.

فالعمل التحقيقي هذا ، ينقسم إلى قسمين، (أ)- القسم الدراسي ، ويشمل دراسة عصر المؤلف، سياسياً واجتماعياً وعلمياً وثقافياً، وكذلك حياة المؤلف، وآثاره، وبرز ما لقيه في حياته، إضافة إلى مقدمة البحث وذكر أهمية العمل والهدف منه.

القسم الثاني (ب)- هو النص المحقق . وهو إخراج نص المؤلف في ثوب علمي تحقيقي، روعي فيه كل قواعد التحقيق التي يجب أن تُراعى في مثل هذا العمل، وقد ذكرنا

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 2 (2019)

ورقة بحث منظمة نشرت في 2019/8/31

البريد الإلكتروني للباحث : Hussien.hasan@gmail.com

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

لم أجد غير نسخة واحدة لعمل التحقيقي مع كثرة بحثي عن نسخة أخرى لها، وكانت هذه النسخة، ضمن بعض مخطوطات اسرته المودعة في مؤسسة (زين) لإحياء التراث الوثائقي والصحفي الكردي في السليمانية، فأعتمدنا عليها، وبما أن هذه النسخة هي الوحيدة التي عثرنا عليها، ربما تكون دليلاً على أنها نسخة المؤلف نسخها بخط يده.

وحققنا النص على الطريقة الآتية :

- تثبيت النص كما وضعه المؤلف.
- حصرتنا الأخطاء إن وجدت داخل معقوفتين، وأشرنا إلى وجه الصواب فيها في الهوامش.
- لم ننقل العمل التحقيقي بالحواشي والشروحات والإيضاحات الزائدة عن الحاجة، لأن الغرض من التحقيق هو إخراج نص المؤلف كما هو لا شرحه والتعليقات الزائدة عليه، فعملنا ما تستدعيه الضرورة لإيصال النص على الوجه المطلوب وفهم معانيه كما ينبغي .
- أشرنا إلى المصادر التي اعتمد عليها المؤلف ، واستفاد منها، في تأليف رسالته.
- بما أن العمل التحقيقي بالإعتماد على نسخة واحدة بقيمة لعدم وجود نسخ أخرى، قد يكون مرهقاً إذ يتوقع وجود ما لا يثير من النصوص أو وجود تمزق أو حك أو أي شيء آخر يؤدي إلى ضياع كلمة أو جملة أو أكثر ، يجعل العمل ناقصاً، ولكن حمداً لله لم نلق هذا الآ في موضع واحدٍ ، فيه بتر لعبارة في السياق وأشرنا إلى علاج موضع البتر ، بما يناسبه في الهامش، وعالجناه.
- في أي مكان من النص إذا وجدنا غموضاً أو ما يحتاج إلى تفصيل وتوضيح ففنا بذلك في الهامش.
- ألحقنا صورة النسخة الأصلية بهذا التحقيق حفاظاً على النموذج الأصلي من الرسالة التي هي بخط مؤلفها.
- الفوارز وعلامات التعجب والترقيم كلها والأقواس من عملنا ولم تكن موجودة في نص المؤلف .
- التسمية (ثلاث مسائل في علم الكلام) هي من عملنا ولم يكتبها المؤلف .
- إذا احتاج النص إلى بعض التصحيحات في وضع معين بزيادة كلمة زدناها بين معقوفتين وأشرنا إلى التصحيح أو الزيادة في الهامش.

أهمها في منهج التحقيق وألحقنا بعملنا هذا خلاصته باللغات الثلاث (العربية، الكردية، الإنكليزية)، واعتمدنا في عملنا التحقيقي على مصادر علمية موثوقة، نضرع إلى الله العلي القدير، أن يتقبله منا، كعمل علمي ، يعود بالنفع للطلابين والدراسين . ويجعله في ميزان حسنات أعمالنا. أنه بالإجابة جدير وعباده خبير بصير. والحمد لله أولاً وآخرًا...

1.1 أهمية الموضوع

تبدو أهميته في أنه نص لم ير النور، ألفه أحد علماء الكرد الأعلام الذي له تأليفات أخرى ، في مجال (علم الكلام)، وقلنا بتحقيق بعضها، وهو كان من المدرسين المتميزين ومن المؤلفين المشهورين إلى أن نال جائزة السلطان العثماني (عبدالمجيد الثاني) بتخصيص راتب شهري له إثر تأليفه كتاباً في علم الكلام فريداً من نوعه وهو (تقريب المرام شرح تهذيب الكلام).

أن الموضوع نفسه مقسم إلى ثلاثة محاور أساسية من علم الكلام، اختصرها المؤلف ، وكفى بذلك الطلاب والدارسين متاهات جدلية عميقة، ذكرت تفصيلاً في بطون الكتب الكلامية القديمة. فهذا الاختصار لتلك المحاور ذو أهمية فائقة، يدركها الباحثون وطلاب العلم، وإن أهميته تبدو شاخصة لأهل الإختصاص، ولا سيما إذا نظرنا إلى أنها مسائل علمية دقيقة غير منشورة، وإنها محمد حميد، جاد به يراع ذلك العالم الفاضل (الشيخ عبدالقادر المهاجر) الذي كان يسبر أغوار علم الكلام والعقائد الإسلامية، وتشتتات الفلسفة والمنطق كسباح ماهرٍ، يقارع الأمواج العاتية لأهل الأهواء والملل والنحل .

2.1 الهدف من العمل التحقيقي

- إغناء المكتبة العلمية الدينية، بهذا الأثر القيم، والتعريف بصاحبه الذي هو ذو وجهةٍ في ذلك العلم الذي درسه وألف فيه كثيراً .
- المساهمة في بعث تراثنا العلمي وإبراز مؤلفات علمائنا القدامى.
- إبراز شخصية علمية كفوءة، ساهمت في إعلاء صرح العلوم الإسلامية والعربية، عموماً ولا سيما (علم أصول الدين)، ذلك العلم الذي بذل علماء الإسلام عسارات جهودهم العقلية والفكرية في سبيل الدفاع عن دينهم القويم والوقوف بوجه أعاصير الكفر والزندقة ومكايد من ترصص بالإسلام والمسلمين الشرّ و الهوان.

3.1 منهج التحقيق

4.1 وصف النسخة الخطية

والاجتماعية والعلمية والثقافية . وكذلك في العدد (6) من مجلة (زين) لسنة (2014م) . إذ حققنا له رسالة (زبدة في المبدأ والمعاد) في علم الكلام.

الحالة السياسية

سلسلة المشاكل والقتال التي كانت على السواء تقض مضجع الدولة العثمانية، والصنوية الإيرانية، بعضها استعصت على الحل، ولم تكن الإصلاحات التي يقوم بها بعض السلاطين أو حكام إيران بالمستوى المطلوب.

وبعد وفاة السلطان (محمود العثماني) (توفي عام 1839م) ، خلفه ابنه السلطان (عبدالمجيد) (1839-1861م)⁽¹⁾ . وكان (محمد علي) قد استولى على مصر والشام، وتم استرداد الشام منه، وبقيت مصر مجزوته.

توفي السلطان عبدالمجيد (1861م) وبويع بالخلافة أخوه عبدالعزيز وتقدمت الحياة العلمية في عهده ، بتوسيع المدارس ، ووضع نظام تعليمي أكثر دقة ، وعلمية، واستمر الوضع هكذا إلى عهد السلطان (مراد الخامس) ، وبغزله جاء (عبدالمجيد الثاني) وحكم (33 سنة) . وحدثت حروب واضطرابات كثيرة في عهده، ومع ذلك شهدت البلاد إصلاحات عامة في كل المجالات إلى أن قام حزب الإتحاد والترقي باغتياله المعروف وتم عزل (عبدالمجيد) سنة (1909م). فتولى السلطان (محمد رشاد) عرش الحكم. وبعد وفاته خلفه (محمد السادس) في (تموز سنة 1918م) واستمر حكمه إلى سنة (1922م) . وأسس (مصطفى كمال) في هذه السنة (جمهورية تركيا) وانتهى عصر الخلافة⁽²⁾ . هذا بالنسبة للحكم العثماني ، أما بالنسبة للحكم الإيراني ، فإن الحكم القاجاري الممتد من سنة (1795-1924م) شهد تقلبات وحروباً ومعارك، وكان (آغا محمد خان) مؤسس الدولة القاجارية قضى قد على بعض الصراعات وأسس جيشاً قوياً، وبعد مقتله سنة (1797م) أصبح (فتح علي شاه) حاكماً على إيران⁽³⁾ .

وبنى علاقة مع بعض الدول الأوروبية وحدثت في عهده حربٌ بين (إيران وروسيا) انتهت بهزيمة إيران سنة (1812م) . كما حصلت حروبٌ بين (إيران والعثمانيين) ، ودخل جيش إيران الأراضي العراقية وكان إقليم كردستان مدار النزاع بينهما ، كما كان أمراء بابان في قلاجولان ثم في السلمانية يتصارعون بينهم على طول تاريخهم ، فمرة يميل هذا الأمير إلى إيران وذلك إلى العراق العثماني ، ومرة بالعكس. وتوقيع اتفاقية (ارض روم) الأولى ، سنة (1823م)، والثانية سنة (1848م) تم للدولتين القضاء على الإمارات وكان انتهاء اماره بابان سنة (1851م) .

- هذه النسخة كانت ضمن بعض مخطوطات أسرة المؤلف المودعة في مؤسسة (زين-كما ذكرنا-) مع مقالات أخرى له في مسائل علم الكلام، ولم يضع لها عنواناً معيناً وكان اسم المؤلف مكتوباً عليها .
- أنها مكونة من أربع مسائل أو مقالات كتبها بصورة موجزة .
- عدد صفحاتها أربع بقياس 16x 21.5 سم لكل ورقة.
- كتب في كل صفحة (15) سطراً . عدا الصفحة الخامسة ففيها (7) أسطر فقط.
- نوع الخط (خط نسخي) جميل يقرأ بكل سهولة ويسر. وكتب المؤلف اسمه (عبدالقادر) في نهاية المسألة الأولى (إبطال التسلسل) والأخيرة .
- لم يكتب حاشية على نص الرسالة الآ حاشيتين في الصفحة الأخيرة حيث نقلناها هنا في الهامش لأنها من كتابة المؤلف نفسه.
- كُتِبَت النسخة بمداد أسود فقط، ودون تحشية أو تضييب أو استعمال الرموز . وترك الناسخ فاصلاً بين مقالة وأخرى بواقع (2سم تقريباً) وما بين السطور فارغ من الكتابة لم يكتب فيه شيء من التوضيحات والتعليقات .
- الأوراق سليمة والرسالة كاملة ولم تتعرض للرطوبة والتلف .
- لون الورق أبيض .
- كانت هذه الرسالة مع غيرها من مؤلفات المؤلف وكتب خطية أخرى محفوظة لدى أسرة الشيخ عبداللطيف دانساز في السلمانية وقد أهدوا مشكورين كل ما مجزوتهم من الكتب والمخطوطات إلى مؤسسة (زين) في السلمانية وهي الآن محفوظة لديها.

2. دراسة عصر المؤلف

نكتفي بذكر موجز عن الأحوال السياسية والاجتماعية والثقافية في عصر المؤلف، لأننا سبق أن حققنا له بعض رسائله الأخرى في (علم الكلام) وذكرنا تلك الأحوال بشيء من التفصيل، فلا حاجة لإعادة ما ذكر مراراً ، ويمكن للقارئ الكريم أن يعود إلى تلك البحوث التي أنجزناها ونشرت في مجلة (جامعة السلمانية-B) ، العدد (44)، ويتأريخ (2014) ويعنوان (رسالة في علم الكلام) (متن وشرح) المتن للشيخ المهاجر والشرح لأبنة (الشيخ عبدالكريم) فتناولنا عصرهما من الجوانب السياسية

علمية وأدبية قوية ، وليس علماء كبار من أمثال أبناء الأسرة المردوخية وأسرة جلي زاده والحيدريين، وغيرهم، سوى نماذج حية ونجوم لامعة في دنيا الكرد خلال تلك الحقبة التاريخية، وكانت مدارس ففاضولان ومكتبها العلمية التي تم نقلها إلى السلمانية (المدينة الحديثة آنذاك)، بعد نقل مركز الإمارة إليها وكذلك مدارس سنندج وأطرافها في كردستان الشرقية ومدارس العاجية وبوتان من أغنى مدارس ومكتبات المنطقة الغنية بآثار العلماء والأدباء ومؤلفاتهم، ولكن كما قيل:- تجرّ الرياح بما لا تشتهي السفن- فإن كثرة الحروب الواقعة في كردستان وتعرض المدن والقرى للسلب والنهب والحرق والتدمير تسبب في ضياع الكثير من تلك الكنوز الثمينة التي كانت عصارة جهود علمائنا الفطاحل ونتاج قرائح أدبائنا المهرة المبدعين⁽⁶⁾.

5. حياة المؤلف

لا تفصل القول في حياته لأننا قد ذكرنا ما فيه الكفاية عن حياته في تحقيقنا السابقة المنشورة، فستسمح العذر من القارئ الكريم، لاقتصارنا على موجزٍ عن حياته .
المؤلف هو : الشيخ عبدالقادر ابن الشيخ محمد سعيد ابن الشيخ أحمد العلامة الثاني ، ابن الشيخ محمود ابن الشيخ أحمد العلامة الأول ، ابن الشيخ مصطفى التختي المردوخي السنندجي ، ولد سنة (1211هـ) في مدينة (سنندج) ، بكردستان الشرقية، تربى ونشأ في بيت دين وعلم، إذ ورث العلم والتربية الإسلامية من أبيه وأجداده كبراً عن كابر من العلماء المردوخيين المعروفين بالذكاء والمواهب الفذة والحرص على خدمة العلم والدين ، فكانوا من أعلام علماء الإسلام وكبار المؤلفين في العلوم الدينية، وفي الأدب واللغة . درس المؤلف في مدرستهم المشهورة بسنندج (دار الإحسان) ، وأكمل فيها دراسته بكل تفوق وجدارة، بعد وفاة والده قام مقامه في التدريس والإفتاء وأقبل عليه طلاب العلم من كل حذب وصوب إذ كان من العلماء المتبحرين في كل العلوم المتداولة في عصره، ولاسيما علم أصول الدين والمنطق والفلسفة، فكان مع إخوته الثلاثة العلماء (الشيخ وسيم ، الشيخ جسيم، الشيخ نسيم)، أكابيل من الورود في حدائق العلم والمعرفة. ولما حدثت فتنة مذهبية في إيران وامتدت إلى سنندج وكانت فيها اضطرابات وقلاقل واعتداءات على العلماء والمدارس الدينية ، أجبرت هؤلاء على الهجرة من مدينتهم والتوجه صوب العراق وكردستان الجنوبية، سنة (1271هـ) أو (1272هـ)⁽⁷⁾.

أقام الشيخ عبدالقادر المهاجر-وصف بالمهاجر بعد هجرته من سنندج إلى السلمانية- ، في السلمانية في مدرسة ومسجد (الملا محمود) وعرف فيما بعد بمسجد (ملا علي

كما قضى (ناصر الدين الشاه) على إمارة (أردلان) الكردية في منطقة (سنندج) وظهرت في إيران في عهد الصفويين عدة حركات سياسية ، ذات الطابع الديني، مثل حركة (البابية والبهائية) وحركة (حسن علي شاه) رئيس الطائفة الإسماعيلية ، وغيرها من الحركات، وتعرض علماء الدين والمدارس الدينية السنوية في كردستان إيران ، للتضييق عليها ، ووقوع اعتداءات على الطلاب و المدرسين وأهاتهم، وكان هذا الوضع المضطرب مستمراً إلى ان تولى حكم إيران، الأسرة البهلوية في عشرينات القرن الماضي⁽⁴⁾.

3. الحالة الاجتماعية

بما أنّ كردستان كانت ملحقة بدول المنطقة، ولم تكن مستقلة، فقد تعرض شعبها للاضطهاد والظلم والعنف، والفتك به، ولم تمتنع الحياة فيها ، فكان نصيبه التخلف الاجتماعي والاقتصادي وظواهر الفقر والمرض والأمية، وغيرها من الحالات السلبية، وكانت تسودها الحروب والإقتتال، وشاعت فيها ظاهرة الإقطاع، كما كانت الخصومات والمشاجرات والتناحرات القبلية تظهر بين حين وآخر. وكانت الأوضاع الأمنية سيئة، إذ كان اللصوص وقطاع الطرق من جانب وجباية الأموال وزيادة الضرائب والإتاوات من جانب آخر بين مد وجزر بين حين لآخر، وكان أكثر سكانها يمتنون بالعمى والزراعة بصوره البدائية، وكان غالب المواطنين يعيشون في القرى والأرياف ، وعاشت المدن والقرى حالات يرثى لها، حيث لاخدمات فيها، ولاهضة عمرانية، ولم تصل منجزات المدنية الحديثة إليها.

4. الحالة العلمية والثقافية

كانت الإمارات الكردية، رغم مشاكلها الداخلية والخارجية، وما سادها من القلاقل والمشاكل جراء إحتلال البلاد التي جعلت من أرضهم ساحة تصفية الحسابات السياسية -وما أشبه اليوم بالبارحة- لم تنن عزيمتهم عن الإهتمام بالعلم والثقافة، وكانت تمضي قدماً في بناء المدارس ورعاية ازدهار العلم والأدب ، وتنفق على المدارس وطلابها ومدرسيها أموالاً كثيرة وأوقافاً عديدة ، إلا ان سقوط الإمارات تسبب في تراجع الحالة العلمية والثقافية، وظلت لغة العلم والثقافة هي اللغة الفارسية والتركية والعربية، ولم تبذل الدول المحتلة المدارس الحديثة في كردستان إلا فيما ندر، وداخل المدن الكبيرة حصراً . فكانت الدراسة الدينية في المساجد والمدارس الملحقة بها، هي الشعلة الوضاء في كردستان، وهي على قلبها لم تكن لتلبي حاجة المجتمع، وظهر بين هؤلاء القلة علماء نابغون وطلاب ماهرون وأدباء مبدعون⁽⁵⁾، فهؤلاء مع قلتهم أسسوا حركة

- كشف الغطاء في علم الكلام المتعلق بذاته تعالى وصفاته.
- شرح رسالة (العلم) في العقائد لـ(عبدالحكيم السيلالكوتي).
- رسالة في المبدأ والمعاد . حققناها بحمد الله ونشرت في مجلة (زين) ، العدد(6) سنة (2014م).⁽⁹⁾

توفي المؤلف سنة(1303 هـ وقبل(1304هـ) في السلجانية. ودفن في مقبرة(طردي سيوان)، وقبره معروف ويزار، وبعد وفاته قام ابنه الشيخ عبدالكريم مقامه في التدريس و التأليف و الإمامة والإفتاء و الوعظ. وكان في مسجده المعروف باسمه (مسجد الشيخ عبدالكريم)⁽¹⁰⁾ ، ثم توفي الشيخ عبدالكريم وقام مقامه ابنه العالم المتعدد المواهب (الشيخ عبداللطيف دانسان). وعرف المسجد أخيراً باسم (الشيخ عبداللطيف) (رحمهم الله).

6. النص المحقق

1.6 المسألة الأولى في إبطال التسلسل⁽¹¹⁾

بسم الله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه خيرة⁽¹²⁾ الله. وبعد : فأعلم ان التسلسل مطلقاً⁽¹³⁾ باطل. لا بالبراهين المشهورة⁽¹⁴⁾ فإنها {مدخولة}⁽¹⁵⁾ على ما اشرنا إليها في مواضعها⁽¹⁶⁾، بل لأن التسلسل إنما يقع في الامور المتعددة، والتعدد فرع الوجود والإمكان⁽¹⁷⁾ ، أما أنه فرع الوجود فظاهر⁽¹⁸⁾، وأما أنه فرع الإمكان فلأن كل متعدد من أي جنس لا بدّ {و}⁽¹⁹⁾ ان يشتركا⁽²⁰⁾ في أمر ويتميزا بآخر⁽²¹⁾، والتركيب من خواص الإمكان⁽²²⁾ ، وكل ممكن محتاج في وجوده الى علة⁽²³⁾،

وعلته إما الواجب⁽²⁴⁾ أو الممكن⁽²⁵⁾، لأن الإيجاد مسبوق بالوجود⁽²⁶⁾، ولا وجود في ما سوى الواجب والممكن⁽²⁷⁾ ، وعلى الأول⁽²⁸⁾ لا تسلسل ، لأقطاعه إلى الواجب⁽²⁹⁾ ، وكذا على الثاني⁽³⁰⁾ ، لانه فرع الوجود كما مرّ-⁽³¹⁾ ، ولا وجود بدون الواجب⁽³²⁾ ، لأن الممكن لا وجود له بدون العلة⁽³³⁾، ولا علة له⁽³⁴⁾ على تقدير عدم الواجب⁽³⁵⁾، لعدم وجود⁽³⁶⁾ ما سواه حيثنذ حتى يكون علة له، فلا تسلسل قطعاً . ومن هنا يظهر أنه لا بد في الوجود من واجب ،

وأنه لا بد له⁽³⁷⁾ من صفات يتوقف عليها الإيجاد⁽³⁸⁾، وأنها ليست موجودة بوجود زائد على وجود الذات⁽³⁹⁾. بل هي موجودة بوجود الذات ، منتزعة من الذات كالوجود⁽⁴⁰⁾، فلا محتاج إلى علة موجدة⁽⁴¹⁾، وانها في غاية الكمال⁽⁴²⁾، لأن النقص من خواص الإمكان ، فلا يشاركه تعالى غيره⁽⁴³⁾،

نظامي). وكان آنذاك في الستين من عمره، ومجوزته مؤلفه الشهير (تقريب المرام شرح تهذيب الكلام) في علم اصول الدين، وكان هذا المؤلف ولا يزال من أتمن وأوسع الكتب العلمية الجامعة ، في مجال مسائل علم الكلام، وأصول الدين، تداوله علماء الكرد بالتدريس واهتم به طلاب المدارس الدينية، فكان من خيرة الكتب في المجال المذكور .

ولا يمكن من تدريسه إلا لعلماء كبار ، من الذين لهم أحاطة بذلك العلم ، وهم عارفون بدقائقه ومسائله المتشعبة، ولما ظهرت القيمة العلمية للكتاب عند العلماء، أرسل متصرف السلجانية آنذاك نسخة منه إلى الخليفة العثماني في اسطنبول (عبدالمجيد خان الثاني) ، سنة(1272هـ). مرفقاً برسالة يذكر فيها المتصرف المكانة العلمية لمؤلف الكتاب وتأريخ قدومه إلى السلجانية وكيف انه ذاع صيته العلمي واقبل عليه الطلاب وتجمع حوله أهل العلم والأدب للاستفادة منه علماً و خلقاً و عقيدة . فلما وصل الكتاب إلى الخليفة وأعطاه للعلماء وقبوه أرسل الخليفة رسالة إلى المؤلف يباركه فيها بتأليف كتابه . ويُعلمه بأنه قَطَعَ له راتباً شهرياً مكافأة له . ولأهمية الرسالة وطيب المناسبة نرى من المستحسن أن نقل نص الرسالة إلى هنا "

(بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد ظهر فضلكم من اثركم ، ونحن تفاءلنا بيوم قدومكم المصادف ليوم دخول عساكرنا المنصورة بلدة (سواستبول)فها قد خصصنا لكم شهرية تكفي معيشتكم ، فإن لم تكف ، فأكتبوا لنا بعد فراغنا من غوائل الحرب، ولاتنسونا من الدعاء، والسلام عليكم)⁽⁸⁾.

وهكذا استقر الشيخ عبدالقادر المهاجر في السلجانية عالماً مدرساً، اماماً، ومؤلف آثار علمية ورسائل في علم الكلام ، تقف شاهدة على غزارة علمه وحسن تأليفه وقوة آرائه، ومناقشاته العلمية، منها :

- تقريب المرام شرح تهذيب الكلام.
- متن موجز في علم الكلام ، شرحه ابنه الشيخ عبدالكريم (وقمنا بتحقيقه ونشره في مجلة جامعة السلجانية ، العدد (44) ، سنة(2014).
- رسالة اثبات الواجب.
- شرح رسالة الزوراء والحوراء للدواني .
- حواش على شرح العقائد العضدية للدواني.
- حواش على تعليقات اللاري .

والآلم (44) يكن أحدهما في غاية الكمال، وهذا خُلف (45).

ويكون (72) - بل جميع الأزمنة وما فيها حاضر عنده . كل في وقته الخاص به (73)، والحضور والغيبية (74) إنما هو بالمقارنة للبعض دون البعض ، وهذا من خواص الماديات المختصة بالأزمنة المحدودة ، كإختصاصها بالمقادير المعينة المقتضية للاختصاص بالأمكنة المعينة، وما ذهب اليه الفلاسفة من قدم بعض العالم (75) أبطلناه في سائر رسائلنا (76) بما لامزيد عليه . ويؤيد الاختصاص ما يراه النائم من اشياء مختصة بأزمنة غير زمان النوم، وذلك لتجرد النائم في النوم بعض تجرد ، فيشاهد أزمنة تلك الاشياء التي يراها في النوم. فإن قيل لا يخلو إما أن {يكون} (77) الأزمنة متعاقبة (78) الوجود أو لا ؟ ، وعلى الأول (79) لا يتصور حضور الجميع معاً - لا له تعالى ولا لغيره- لأن الحضور مشروط بالوجود ، ومع التعاقب لا اجتماع في الوجود، فضلاً عن الظهور والحضور . وعلى الثاني (80) لا مانع في (81) حضور الجميع للزمانيات أيضاً (82).

قلنا: لم لا يجوز أن تكون (83) مجتمعة في الوجود مرتبة دون الحضور للزمانيات (84) باختصاصها (85) ببعض منها دون بعض - كما مرّ - وفيه تأمل ، لما (86) أنّ التعيين من لوازم الوجود ، ولاتعيين للمقادير بدون التحديد ، ولا تحديد لغير المتناهي ، فلا وجود له (87)، فالحق أن الزمان أمر موهوم (88) يتوهم من امتداد الوجود والعدم والتقدم فيما بينها ، كما يتوهم وجود سائر المقادير من اجتماع الأجسام وافتراقها.

إعلم أنه اتفق الحكماء والمتكلمون على أنه تعالى ليس بزمني (89)، فعند الحكماء : بمعنى أنه تعالى ليس في تصريفه (90) بل هو مقارن له دائماً (91). وأما عند المتكلمين فبمعنى أنه تعالى ليس يجري عليه الزمان اصلاً ، لأن الزمان عبارة عن الحالة التي تعتبر للحوادث باعتبار مقارنة البعض للبعض ، وتقدم البعض على البعض وتأخره عنه (92)، والله تعالى منزّه عن الحدوث ليس له تلك الحالة أصلاً .

وكذا الكلام في عدم كونه مكائياً ، فإن المكان عند المتكلمين عبارة عما يعتبر للحوادث مما تشغله هي بحسب التوهم بحيث لا يسع مع ما فيه شيئاً آخر - والله تعالى منزّه عن ذلك- (93).

وأما عند الحكماء فلأن المكان أمر قابل للقسمة الوهمية ، وأنه تعالى منزّه عن قبول القسم (94)، لا بمعنى أنه جزءٌ لا يتجزأ { (95) فإنه باطل عندهم (96). بل بمعنى أنه تعالى مجرد عن المادة وعوارضها. {التي منها} (97) قبول الانقسام (98). فعدم كونه مكائياً إنما هو بهذا المعنى ، لا بمعنى أنه لا وجود له تعالى ولا حضور له تعالى فيه، بل هو تعالى حاضر في الامكنة كلها ، بحيث لا يغيبه منها عن غيره (99)، كما للمكانيات حيث يغيبها المكان الذي

ثم إذا علم أن الواجب تعالى في غاية الكمال ، فلا يكون فعله لشيء عبثاً ، لأن هذا نقص ، لا يجامع الكمال الذي في الغاية ، فلا يصح (46) خلقه تعالى بني آدم عالمين بما هو حسن أو قبيح في مجاري عقولهم مع إضرار بعضهم بعضاً بلا انتقام من الظالمين منهم، فإذا لا بد من المعاد للانتقام، والآلم العيب في فعله .

ثم يعلم : أن من عرف الله تعالى بذاته (47)، وصفاته (48)، وما يجوز عليه (49)، وما لا يجوز عليه (50)، بحيث يعجز عنه عقول البشر (51) - كما نطق به الكتاب الكريم (52) - من دون تعلم ممن علم ذلك من الانبياء والرسل الذين خلوا قبله علم أن تلك المعارف من قبل الله تعالى، وبمجرد ذلك يُصدّق ذلك العارف لو ادعى انه رسوله تعالى من غير توقف على معجزة أخرى، وعلى كون ذلك الكتاب في أعلى درجة البلاغة ، حتى يرد أن هذا غير مدرك ، فإن حصول تلك المعارف الواقعة له على وجه لم يبلغه أعلى عقول البشر - أعني عقول الحكماء مع غاية حمدهم في ذلك - شاهد صدق على أنها (53) من عنده تعالى ، خصوصاً مع كون ذلك العارف أمياً (54) غير متعلم قواعد {يُغنيهِ} (55) عن المعارف ، ثم بعد ثبوت نبوته (56) يعلم صدقه في كل ما أخبر به. وفقنا الله تعالى على اتباعه، وورثنا شفاعته يوم الجزاء بحرمة الأنبياء والأولياء.

2.6 المسألة الثانية: هذه المسألة في تنزيه الله تعالى عن الزمان والمكان (57)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما هدانا الى دفع الشبه في العقائد ، ورفع الحجب عما أوتينا من العوائد (58)، والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والرسل (59) وعلى آله (60) وأصحابه الهداة إلى خير السبل . وبعد فأعلم أنه من الواجب انه تعالى ليس بزمني (61) ...

كما انه ليس بمكائياً (62)، وذلك لأن معنى كون الشيء زمانياً أو مكائياً ان يحيط به زمان محدود أو مكان كذلك ، وذلك من أمارات الإمكان . أما الأول (63) فلأن تخصيص وجوده بالمقدار المعين من الزمان يحتاج إلى مخصص (64)، وذلك ظاهر (65) ، وأما الثاني (66) فلأن تخصيصه بهذا المقدار من المكان إنما هو لكونه ذا مقدار معين ينطبق عليه ، وكل ذي مقدار محتاج الى علة مخصصة له (67)، فإن قيل : فهو تعالى أيضاً زمني ، لأنه في زمان محدود بالازل والأبد . قلنا : ليس معنى الازلي ما في طرف معين هو أول الزمان ، ولا معنى الأبدى ما في الطرف الآخر (68)، بل ما لأول له ولا آخر (69)، فليس هو تعالى زمانياً . وان كان مقارناً له فلا محذور (70). ومن هذا ذهب من ذهب (71) إلى أنه تعالى لما لم يكن في زمان كان نسبته الى جميع الأزمنة على السواء - أي لا يكون بالنسبة إليه (كان

هي فيه عن غيره، وكان هذا مراد من قال: أنه تعالى لو لم يكن في شيء من الأمكنة لم يكن موجوداً⁽¹⁰⁰⁾ - تعالى عن ذلك -.

3.6 المسألة الثالثة⁽¹⁰¹⁾ في ان وجوده تعالى مبدأ كل صفاته

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد والصلوة والسلام على رسول الله يقول العبد المهاجر الفقير إلى غفران ربه عبدالقادر⁽¹⁰²⁾: «علم ان كل معنى اتصافي مصدرى⁽¹⁰³⁾ لا بد له من موصوف يصفه به العقل، وماخذ مدلول عليه بلفظ مؤلف من الحروف الاصلية للفظ الدال على المعنى المذكور⁽¹⁰⁴⁾، سواء كان ذلك المأخذ موجوداً خارجياً قائماً بنفسه أو قائماً بغيره أو أمراً عقلياً يدركه العقل وينتزع من ذلك المعنى المصدرى .

فالأول⁽¹⁰⁵⁾ كالجسمية والجسم ، والثاني⁽¹⁰⁶⁾ كالاحتمية والحمة - التي هي اللون المخصوص - والثالث⁽¹⁰⁷⁾ كالمعدومية والعدم ومن ذلك الموجودة مع الوجود.

فإن الوجود مأخذ انتزاع الموجودية ، لاقتضائه إياها ، كإقتضاء الحمة للأحتمية، فكان الوجود واجب الوجود لذاته⁽¹⁰⁸⁾، فيكون الوجود أمراً واحداً لذاته ، ومقتضياً لموجودية الموجودات كلها، فيكون مع الكل في وحدته⁽¹⁰⁹⁾ ، ويكون متساوي النسبة الى الكل ، فيكون {مع⁽¹¹⁰⁾} في أمكنتها المتخالفة وأزمتها كذلك ، فلا يكون هو تعالى مكانياً ولا زمانياً⁽¹¹¹⁾ .

ولما ورد أنه تعالى عالم وقادر ومريد الى غير ذلك من الصفات كانت مبادئ تلك الصفات نفس الوجود أيضاً . وإنما الإختلاف بالاعتبار فصح أنها لا عين ولا غير⁽¹¹²⁾ .
{وماتقرر بديع لاتسمعه عن غيري فيما أظنه فأغتمه⁽¹¹³⁾}.

7. المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل ، (بدون سنة الطبع)، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين ، دار أحياء التراث العربي ، بيروت.
3. ابن منظور ، (2008م)، لسان العرب ، ط6، دار صادر، بيروت.
4. ابن يعيش ، موفق الدين بن علي، (بدون سنة الطبع)، شرح المفصل للزحشري ، ط1، المطبعة المنيرية، مصر.
5. استونا ، يلما، (1990م)، تأريخ الدولة العثمانية ، ، ترجمة: عرفان محمد محمود الأنصاري، ط1، شركة الهلال للطباعة ، اسطنبول .
6. اسكندر ، د.سعد بشير، (2008م)، قيام النظام الاماراتي في كردستان وسقوطه، ط2، مطبعة شفان، السلبيانية .
7. أفندي ، رمضان ، (2012م) ، شرحة على شرح العقائد النسفية ضمن كتاب المجموعة السنوية ، ط1، دار نور الصباح، لبنان.

8. الباجوري ، ابراهيم بن حسن (2013م)، تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ، ط1، مطبعة سيدا، لبنان.
9. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ، (2012)، حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، ضمن كتاب المجموعة السنوية باعثناء مرعي حسن رشيد ، ط1، دار نور الصباح ، لبنان.
10. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ، (2007م)، شرح العقائد النسفية ، بتعليق : عبدالسلام بن عبدالهادي شنار، ط1، دار البيروقي، ودار ابن عبدالهادي، بيروت
11. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ، (2011م) ، شرح المقاصد ، تقديم وتعليق : ابراهيم شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت.
12. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر ، (2014م)، شرح العقائد النسفية ، د.عبدالملك عبدالرحمن السعدي، ط4، دار النور المبين، عمان.
13. الجاف ، د. حسن ، (2005م)، الوجيز في تأريخ إيران، ط1، نشر بيت الحكمة ، بغداد.
14. الجرجاني ، السيد الشريف علي بن محمد ، (1998م)، شرح المواقف بحاشية السبائكوتي والضلبي ، ضبط: محمود عمر الدمياطي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
15. الجرجاني ، السيد الشريف ، (2007م)، التعريفات تحقيق وزيادة: د. محمد عبدالرحمن المرعشلي ، ط2، دار النفائس ، بيروت.
16. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر ، (1329 بالتأريخ الايراني)، المباحث المشرقية ، ط2، تحقيق وتعليق : محمد المعتمد بالله البغدادي، قم ، ايران.
17. الرشيد، مرعي حسن ، (2012م)، المجموعة السنوية في شرح العقائد النسفية، ط1، دار نور الصباح، لبنان.
18. روحاني ، بابان مردوخ ، (1382 بالتأريخ الايراني) ، تأريخ مشاهير كرد (باللغة الفارسية)، ط2، مطبعة سروش، طهران.
19. زكي، محمد أمين ، (1951م)، تأريخ السلبيانية وأبحاثها ، ، ترجمة: الملا جميل رؤد بقباني، ط1، شركة النشر و الطباعة ، بغداد.
20. السبائكوتي ، عبدالحكيم ، (1998م)، حاشيته على شرح المواقف للجرجاني، ضبط : محمود عمر الدمياطي، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت.
21. صابر، المقدم شاكر ، (1995م)، تأريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، ط1، دار المعرفة ، بغداد.
22. طقوش ، محمد سهيل ، تأريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، ط2، دار النفائس ، بيروت، 2008.
23. العسقلاني، شهاالدين أحمد بن حجر (2000م)، فتح الباري ، شرح صحيح البخاري بأعثناء : محمد فؤاد عبدالباقي، ط3 ، (مطابقة على طبعة بولاق والانصاري)، نشر : مكتبة دار السلام ، الرياض، ودار الفيحاء دمشق.
24. الغرسي ، الشيخ محمد صالح ، (2013م)، حاشية التحرير الحميد على تحفة المرید شرح جوهرة التوحيد ، ط1، مطبعة سيدا لبنان.
25. القزلي ، محمد (2000م)، التعريف بمساجد السلبيانية ومدارسها الدينية، (طبعة معادة على الاولي ضمن كتاب (في رحاب اقلام و شخصيات كردية)، اعداد : محمد علي القرداخي، ط1، مطبعة شفان، السلبيانية.
26. اللقاني ، الشيخ ابراهيم بن حسن، (2013م)، جوهرة التوحيد ، ط1، مطبعة سيدا، لبنان.
27. المدرس ، الشيخ عبدالكريم بن محمد، (1983م)، علماؤنا في خدمة العلم والدين، ط1، دار الحرية للطباعة، بغداد.
28. المدرس، الشيخ عبدالكريم ، (1979م)، يادي مآردان، باللغة الكردية ، ط1، مطبعة المجمع العلمي الكردي، بغداد.
29. المدرس، الشيخ عبدالكريم، (1972م)، الوسيلة في شرح الفضيلة ، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد.

30. المهاجر ، الشيخ عبدالقادر ، (1318هـ) تقريب المرام شرح تهذيب الكلام ، ط1، مصر .

31. مولوي ، عبدالرحيم بن سعيد ، (1972م)، الفضيلة ، ط1، مطبعة الإرشاد، بغداد.

32. النووي ، أبوزكريا يحيى بن شرف ، (2008)، شرح صحيح مسلم باعتماد خليل مأمون شيبعا ، ط15، دار معرفة ، بيروت.

8. هوامش

(17) يقصد ان التسلسل لا يفرض الأفعال هو موجود ذو تعدد لا في الأمور الوهية ، لأن ترتب الوهيات ينقطع بانقطاع الوهم، ومعنى التسلسل هو فرض جملة من الحوادث لانهاية لها، وجواز التسلسل مستلزم لجواز الخلال ، التي هو إما مساواة الناقص للزائد ، أو تنافي غير المتناهي، وكل ما هو مستلزم لجواز الخلال محال. (ينظر : حاشية التحرير الحميد لمحمد صالح الغرسي على تحفة المريد، شرح جوهره التوحيد للبايجوري ، ص205.

(18) إذ المعدوم لا يوصف بالتعدد ولا يقبله بل لا يتصور فيه.

(19) الواو زائدة .

(20) أن يشتركا: ألف الاثنين في (بشتركا)، إشارة إلى انه أراد بقوله (كل متعدد) كل سلسلتين أو جملتين من الامور المتعددة.

(21) هذا الذي نقله الشيخ المؤلف -رحمه الله- كقاعدة كلية (... كل متعدد من أي جنس لابد أن يشتركا في أمر ويخيرا بآخر) ، ينطبق تماما على كل الأجناس والأنواع والأصناف وأفرادها ما هو من مخلوق الله تعالى سواء كان ذلك المتعدد من ذوي الحياة أو من المجاتد ... أما ما تجده في عالم مصنوعات البشر من متعددات لا يتميز بعضها عن بعض لانها من جنس واحد ونوع واحد فلا يخرج من القاعدة، لانها مركبة من مكونات اتحدت فظهرت كشيء واحد متحد في الحقيقة والعوارض ، مثلا: نوع واحد من الحبوب أو مادة معينة من المنتجات الصناعية فانها مركبة من عناصر مختلفة بالحقيقة وإن ظهرت كشيء واحد له تأثيره وفعالته ومظهره بصورة مستقلة وكأنه لا يفرق بين هذا وذلك وذلك من أفراد.

(22) ينظر: شرح المواقف للجرجاني ، 5/8 . وحاشية : التحرير الحميد على تحفة المريد على جوهره التوحيد ، ص174 نقرأ عن : السبكي في شرحه لعقيدة ابن الحاجب .

(23) ينظر: شرح المواقف للجرجاني ، 5/8 و 169-168/2 و 134/3 . وينظر: شرح المقاصد للفتازاني ، 281-280/1 (24) المراد بالواجب : هو الذات الواجب الوجود الذي وجوده من ذاته ، ولا يحتاج الى شيء أصلا- وهو الله سبحانه وتعالى-، ينظر : شرح العقائد النسفية للفتازاني ، بتعليق : عبدالسلام بن عبدالهادي ششار ، ص60.

(25) الممكن هو الذي لا يقتضي ذاته وجوده ولا عدمه ، بل هو محتاج في وجوده وعدمه إلى علة، ولا يتخرج أحد طرفي وجوده وعدمه إلا لمرج، ويكون السبب أو العلة أو المحدث له من خارج ذاته، فهو جائز الوجود فلم يصلح محدثاً لشيء لا للعالم ولا لأي جزء منه ، لأنه هو بنفسه جزء من العالم ، وجزء الشيء لا يكون محدثاً لنفسه لا كلاً ولا بعضاً . (ينظر: حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ضمن كتاب (المجموعة السنوية) ، ص209.

(26) يشير المؤلف الى أن الممكن لا يستقل بنفسه في وجوده -كما هو ظاهر- ولا في إيجاد غيره لأن مرتبة الإيجاد بعد مرتبة الوجود ، وإن، إذا انحصر الأمر في الممكن لزم أن لا يوجد شيء أصلاً ، لأنه لا يستقل بالوجود ولا بالإيجاد ، فإن، لا يكون هناك موجود أصلاً . (ينظر: شرح المواقف للجرجاني ، 14/8).

(27) ماهية الوجود منحصرة في نوعي الموجودات هما : (أ)- الواجب الوجود وهو الله تعالى . (ب)- الممكنات، وهي ما سوى الله تعالى من خلقه . وغيرها ممنوع الوجود . (ينظر: المصدر نفسه ، 112/3).

(28) الأول : هو ان تكون علة وجود الممكنات الذات الواجب الوجود.

(29) أي ان واجب الوجود هو علة وموجد الممكنات ، وعنده تنقطع السلسلة ، أو بالاحرى ليس هناك من سلسلة بمعنى العلة والمعلولة ، بل الكل له موجد واحد هو الله سبحانه، فهو وحده واجب الوجود بصفاته الذاتية.

(30) الثاني : هو القول بأنه علة الممكنات من الأمور الممكنة.

(31) كما مرّ في قوله (التعدد فرع الوجود والإمكان) والمؤكد بقوله (كل ممكن محتاج في وجوده إلى علة).

(32) أي لا وجود لشيء من الممكنات بدون موجد وهو الذات الواجب الوجود حصراً .

(33) العلة هي الذات الواجب الوجود .

(34) لاعلة له : أي لا يمكن أن يصلح أي شيء علة له.

(35) على تقدير عدم الواجب . أي إذ لم يقدر بل ولم يقطع بان واجب الوجود علة لوجود الممكنات ، فكل التقديرات الأخرى باطلة.

(36) لعدم وجود ما سواه : أي لعدم صلاحية غير واجب الوجود علة لوجود الممكنات ، لعدم وجود ما سواه لأن ما سواه موجود بوجوده.

(37) أي للذات الواجب الوجود.

(38) أي إيجاد الممكنات من الموجودات ، وتلك الصفات ، عشرون صفة، ازلية، قائمة بذاته تعالى ، وهي: وجوده تعالى وهي صفة نفسية وخمس منها تسمى صفات سلبية ، وهي : (القدم، البقاء، القيام بالنفس ، وحدانيته تعالى، مخالفتة سبحانه لسائر الموجودات في ذاته وصفاته وأفعاله)، وسبع منها : تسمى الصفات الثبوتية، وصفات المعاني، وهي : (الحياة، العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الكلام)، وزاد الماتريدي صفة (التكوين). وسبع أخرى منها تسمى (الصفات المعنوية). وهي انه تعالى : (حي ، عالم، قادر ، مُريد ، سميع ، بصير، متكلم).

ولا يمكن بدون هذه الصفات ان يكون موجداً للموجودات، خالفاً للمخلوقات، مبدراً لها . وفي هذا ردّ على المعتزلة، القائلة بأنه تعالى : عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، و... الخ. إذ يزعمون ان في اثبات الصفات لله تعالى ابطال التوحيد، لأن تلك الصفات موجودات قديمة مغايرة لذات الله تعالى ، فيلزم تعدد القدماء . ولا كما زعمت الكرامية من أن الله تعالى هذه الصفات لكنها حادثة . لاستحالة قيام الحادث بذاته سبحانه.

(1) تأريخ الدولة العثمانية ، لباس استونا ، ص15-16.

(2) تأريخ العثمانيين ، محمد سهيل ، ص521-523.

(3) الوجيز في تأريخ إيران ، د. حسن الجاف ، ص179-180.

(4) نفس المصدر ص 245-254.

(5) قيام النظام الإماراتي في كردستان وسقوطه ، د. سعد بشير اسكندر، ص271-272.

(6) نفس المصدر السابق ، ص281، وينظر : تأريخ الصداقة بين العراق وتركيا، المقدم شاكّر صابر ، ص125. وكذلك : التعريف بمساجد السلطانية ومدارسها الدينية ، محمد القرطبي ، ص23-37.

(7) ينظر: مقدمة تقريب المرام ، فرج الله الزكي (4-1)؟، وعلماؤنا في خدمة العلم والدين، الشيخ عبدالكريم المدرس، ص205-207.

(8) مقدمة تقريب المرام، فرج الله الزكي، ص4. و ينظر: يادي مَردان ، باللغة الكردية للشيخ عبدالكريم المدرس، 401/2 وتاريخ مشاهير كرد باللغة الفارسية، بابا مردوخ روحاني، (2/ 24).

(9) مقدمة تقريب المرام، فرج الله الزكي، ص4 . وتاريخ السلطانية وأخبارها، محمد أمين زكي، ص272. وتاريخ مشاهير كرد، بابا مردوخ روحاني، ل24-25.

(10) تأريخ السلطانية وأخبارها، محمد أمين زكي، ص272. وعلماؤنا للشيخ عبدالكريم المدرس، ص207.

(11) التسلسل : هو مصدر مزيد الرباعي المجرى (سلسل)، وهو الماء العذب السلس السهل في الحلق ، يقال ماء سلسل، وسلسال ، أي سهل الدخول في الحلق لعدونه، وتسلسل الماء في الحلق أي جرى فيه، والسلسلة : اتصال شيء بشيء ، والشيء سلسل أي متصل بعضه ببعض ، ومنه سلسلة الحديد. (ينظر : لسان العرب ، 230-229/7.

وعند علماء الكلام: عبارة عن ترتب أمور غير متناهية، كما قاله الشريف الجرجاني، في تعريفاته، ص120. أو هو: فرض جملة من الحوادث لانهاية لها. (ينظر: حاشية التحرير الحميد على تحفة المريد على جوهره التوحيد ، ص205). وفي شرح المواقف للجرجاني: هو أن يستند الممكن في وجوده الى علة مؤثرة فيه ، وتستند تلك العلة المؤثرة على علة أخرى مؤثرة فيها. وهم جرا إلى غير النهاية. (ينظر: شرح المواقف للجرجاني ، 166/4).

وتراخي عروض العلية والمعلولة لا إلى نهاية أمر مستحيل. لا يمكن اعتماده مناصاً لإثبات واجب الوجود، الذي هو صانع العالم، ومحدثه، بل إبطال التسلسل هو الذي يكون أحد أدلة وجود الواجب وجوده. وتوحدته، وكونه ، محدث العالم بأسره. ينظر: حاشية عبدالحكيم السبكي على شرح المواقف للجرجاني ، 166/4.

(12) خيرة: اسم من اختاره، ويقال هذا وهذه وهؤلاء خيرتي. (ينظر: لسان العرب ، 186/5).

(13) مطلقاً : أي باضافة الثلاثة : الأول: في طرف الماضي فقط، أي لا ابتداء له فيه، ولكن له انتهاء في طرف المستقبل. والثاني: في طرف المستقبل فقط، أي لا انتهاء له فيه، لكن له ابتداء في الماضي ، والثالث: في طرف الماضي والمستقبل : أي لا ابتداء له ولا انتهاء. (ينظر: شرح رمضان أفندي ، على شرح العقائد النسفية، للفتازاني، ضمن الكتاب : المجموعة السنوية ، ص212.

(14) ذكر علماء الكلام، تلك البراهين في مؤلفاتهم ، ونظراً لتفصيلاتها التي تخرج بنا عن إطار عملنا التحقيقي لم نوردنا كلها، فتحيل القارئ الكريم الى تلك المصادر ومنها : شرح المقاصد لسعدالدين الفتازاني، 373-363/1 . ولكن اشهرها برهان التطبيق الذي هو أحد أدلة بطلان التسلسل ، فنذكره هنا، اغناء للبحث وهو كما أورده الفتازاني ، عبارة عن أن (فرض من المعلول الأخير الى غير النهاية جملة، وبما قبله بواحد مثلاً جملة أخرى، ثم تطبق الجملتين، بأن نجعل الأولى من الجملة الأولى بإزاء الأولى من الجملة الثانية، والثاني بالثاني ، وهم جرا ، فإن كان بازاء كل واحد من الأولى ، واحد من الثانية، كان الناقص كالزائد ، وهو محال ، وأن لم يكن فقد وجد في الأولى ما لا يوجد بازائه شيء في الثانية، فتنقطع الثانية وتنتهي ، ويلزم منه تنافي الأولى ، لأنها لا تزيد على الثانية إلا بقدر مُتناو ، والزائد على المتناهي بقدر مُتناو يكون متناهياً بالضرورة. (ينظر: شرح العقائد النسفية للفتازاني ، ص60-61).

وعلى هذا البرهان وغيره وماخذ وردود ، وأشار إليها الشيخ المؤلف بقوله: لا بالبراهين المشهورة ... الخ. وأنه ذكر في بعض رسائله أنه أطل برهان التطبيق وصرح بذلك هنا بقوله (... على ما أشرنا إليه في مواضعها).

(15) مدخولة : (في المخطوطة) ، ويرى الباحث ان الصواب هو (مدحوضة) كما يقتضي السياق . ولعل الخطأ من المناسخ.

(16) ينظر : تفصيل ما أشار إليه في كتابه : (تقريب المرام شرح تهذيب الكلام) ، 155-164 . بحاشية أخيه الشيخ وسيم .

وأول مشفق). قال النووي في شرحه: قال العلماء: قوله: أنا سيد ولد آدم. لم يقله محرراً، بل صرح بنفي الخبر في غير مسلم في الحديث المشهور: (أنا سيد ولد آدم ولاخراً). وإنما قاله لوجهين: (1) امتثال قوله تعالى (وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (11) سورة الضحى، الآية الأخيرة. (2)- ولأنه من البيان الذي يجب عليه تبليغه إلى أمته ليعرفوه.... وهذا الحديث دليل تفضيله على الخلق كلهم، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.. (نظر: شرح صحيح مسلم للنووي، 15/ 39-40). (نظر: فتح الباري، شرح صحيح البخاري للمستقلاني، إذ يؤكد ذلك حول حديث أبي هريرة) فضلت على الاتيابه (بست.. الذي رواه مسلم أيضاً، 1/ 569). فأفضلية الرسول على جميع مخلوقات بما أجمع عليه المسلمون حتى المعتزلة. قال إبراهيم الثاني: - وافضل الخلق على الإطلاق نبينا فل عن الشفاق. (نظر: جوهرة التوحيد بشرح تحفة المرید وحاشية الفرنسي، ص 149) (60) آل النبي: هم بنو هاشم وبنو المطلب عند الشافعية. وبنو هاشم فقط عند المالكية والحنابلة وقيل: كل مؤمن بالنبي (61) (نظر: المصدر السابق، ص 73).

(61) ليس بزمني: أي انه تعالى ليس في زمان وليس وجوده زمانياً ولايجري عليه الزمان. فلا يتغير بتغيره، إذ لو كان في الزمان يكون محلاً للحوادث وحالاً فيها، وهو محال لذاته تعالى، وإذا لم يكن في زمان، فلا يكون له ماضٍ وحال ومستقبل، نعم، وجوده تعالى مقارن للزمان، إذ الزمان عند المتكلمين وأهل الحق عبارة عن (متجدد يقدر به متجدد آخر)، مثل: يوم وليلة يقدر بهما الشهر، ومثل الشهور، ومثل الشهور، تقدر بها السنة.. وهكذا. وهو عند الحكماء والفلاسفة عبارة عن مقدر حركة الأفلاك. والله تعالى منزّه عن التجرد والمقدار، فتقدم البراري تعالى على العالم الحادث ليس تقدماً زمانياً، بل هو تقدم ذاتي، كما أن بقاءه تعالى ليس بعني وجوده في زمانين.. (نظر: شرح المواقف للجرجاني، 8/ 32-31). و (نظر: شرح رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية ضمن كتاب المجموعة السنية، ص 250). (62) يريد انه تعالى ليس في جهة ومكان، لأن التحنن عبارة عن نفوذ بغد في بُعد آخر متوهم أو متحقق يسمى مكاناً، فلو كان تعالى في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة، وثبت أن لا قدم سوى الله تعالى. ودليل آخر هو انه لو كان متمكناً لكان محتاجاً إلى مكانه، وكان المكان مستغنياً عنه لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب المكان، وكلاهما باطل - كما يقول صاحب شرح المواقف- ولانه لوكان تعالى متحيزاً لكان جوهراً -لاستحالة كونه عرضاً - وإذا كان جوهراً - تعالى الله عن ذلك- فاما أن يكون منقسماً أو غير منقسم، وكلاهما باطل، أما الاول فلأنه لا يكون جزءاً لا يتجزأ وهو لعدم جدواه لايليق بالله تعالى. وأما الثاني: فلأنه لا يكون جسماً وكل جسم مركب من أجزاء والتركيب ينافي الوجود الذاتي. وقد ثبت أن كل جسم محدث فيؤدى الى حدوث الواجب، وهو محال.. (نظر: شرح المواقف للجرجاني، 8/ 229). و (نظر: شرح العقائد النسفية بشرح رمضان أفندي، ضمن كتاب - المجموعة السنية - ص 246-249). يقول الشاعر والعالم الكردي (عبدالرحيم) (مولوي): هذا، تعالى الله عن زمان عن حيز، جهة، إمكان عن أن يكون عرضاً بحت بري وليس بالجسم وبالجوهر (نظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 487-488). وخالف في كل ذلك المشبهة كما ذكر الجرجاني تفاصيل ما قالوه في شرح المواقف، 8/ 227 وما بعدهما. (63) وهو أنه ليس بزمني.

(64) أي وان ذلك من علامات الحدوث، كما يدل على افتقاره الى ذلك المخصص وهو دليل الإمكان. تعالى الله عن كل مايدل على حدوثه وإمكانه وما لايليق به. فيكون وجوده غير واجب. (65) أي تخصيصه بمقدار معين من الزمان وحاجته في ذلك إلى مخصص لاشك انه يجعله من الممكنات وهو محال على الله تعالى.

(66) وهو كونه ليس مكانياً. (67) بما انه تعالى لو كان في مكان، لكان متحيزاً وكان مقتراً إلى حيزه ومكانه، فلا يكون واجب الوجود. ووجوب وجوده ثابت قطعاً. (68) وهو نهاية الزمان حسب تصور السائل المعترض.

(69) أي الأزني هو ما لاأول له، بمعنى لاابتداء لوجوده. والابدي هو ما لاآخر له. بمعنى: لاتناء لوجوده. (70) أي إذ قلنا ان الله تعالى موجود أزلاً وأبداً وفي الآن ليس المراد به أن وجوده واقع في الأزمنة، بل المراد ان وجوده مقارن لها دون تعلقه بها. (نظر: شرح المواقف للجرجاني، 8/ 32).

(71) وهم أهل الحق. (نظر: المصدر نفسه، 31/8).

(72) كان ويكون: يقصد بهما الماضي والمستقبل. (73) بمعنى أن الزمان عنده ليس له زمان معين، بل هو مجرد مقارنته تعالى له مجرداً عن الماضي والحال والاستقبال. (74) أي الزمان الحاضر أو الماضي أو المستقبل متبداً بأحد الأوصاف إنما يحصل في الماديات المحاطة بالأزمنة لأن لا بداية ونهاية. فيجري عليها كل الأزمنة.

(75) زعم الفلاسفة ان العقول والافلاك والهويول والصورة الجسمية والنوعية قديمة. (نظر: تقريب المرام للمؤلف بحاشية الشيخ وسم، 1/ 111). و (نظر: شرح العقائد النسفية من المجموعة السنية، ص 173-172). وذهب قداموهم الى ان الزمان جوهر مجرد لايقبل عدم لذاته، فيكون واجباً بالذات. (نظر: شرح المواقف للجرجاني، 104/5).

ومسألة الصفات مسألة شائكة في علم الكلام، وفيها آراء ومناقشات متضاربة ومتباينة، وأكثرها مبنية على تصورات وتوجيهات فاسدة، لاجل هنا اللغوض فيها لئلا نخرج من منهج عملنا التحقيقي. (نظر: شرح العقائد النسفية للفتازاني، ص 78-90. وينظر: حواشي الخيالي، والكمستي وشرح رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية للفتازاني، ضمن كتاب المجموعة السنية، ص 263 وما بعدها. وينظر: شرح المواقف للجرجاني، 8/ 52-57.

(39) قال الكثيرون ان صفاته تعالى أزلية زائدة على الذات، فهو عالم له علم وقادر له قدرة وهكذا. (نظر: شرح المقاصد للفتازاني، 3/ 52-51).

(40) أي انها صفات ازلية من مقتضى ذاته تعالى كالوجود، فهي ليست غير الذات، أي ليست اموراً يمكن انفكاها عن الذات في الوجود بأن يكون وجودها بعد مرتبة وجوده تعالى. بل حالها حال الوجود. (نظر: حاشية، عبدالحكيم، السبيل الكوتي على شرح المواقف، 3/ 186).

(41) أي فهي ليست عن الذات ولاغيرها، وليست آثاراً مستندة الى ذاته تعالى. (نظر: المصدر نفسه، 3/ 186).

(42) لأنها من مقتضى ذاته تعالى، دائمة بدموه، وذلك غاية الكمال، فهي بالنسبة الى الله تعالى في مرتبة وجوده لا في مرتبة أثره. والحلو عن صفة الكمال نقص تنزه البراري عنه. (نظر: شرح المقاصد للفتازاني، 3/ 58. وشرح رمضان أفندي على شرح العقائد النسفية ضمن المجموعة السنية، ص 268).

(43) ان غيره لايشركه في كمال صفاته الذاتية، فهو وحده واجب الوجود في ذاته بصفاته الذاتية.

(44) وآ: أي اني ان شاركه غيره في تلك الصفات، تعالى الله عن ذلك. فمن غير الممكن أن يكون احدهما في غاية الكمال. وذلك ظاهر.

(45) أي لا يؤدي إلى ماهو المطلوب، بل يؤدي الى انقلاب الأمر، ومباينة العلة والمعلول. بمعنى عدم الترابط بينها.

(46) هذا مثال لانه تعالى لايفعل شيئاً عبثاً بل كل مايفعله فيه حكمة أو حكم كثيرة طبقاً لمفهوم اسمه الجميل (الحكيم) ووفق قوله سبحانه (فَخَلَقْنَاكُمْ أَنثًا خَلْقًا مَّا وَعَدْنَاكُمْ إِنَّا لَا نَبْرُدُّكُمْ) (115) فتعالى الله المالك الحق لا إله إلا هو ربّ العرش الكريم (116) سورة المؤمنون: الايتان 115-116).

(47) ليس المراد معرفة ماهيته تعالى، فذلك محال، وإنما يقصد معرفة أنه تعالى واجب الوجود أزلي أبدي.

(48) صفاته النفسية والسلبية والمعاني والمعنوية.

(49) من أنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

(50) مثل امتناع وجود شريك له أو اتخاذه صاحبة أو يكون له ولد- تعالى الله عن ذلك.

(51) فإن عقول البشر عاجزة عن معرفة حقيقته جل ذلك ومايشابهه كالنواب للمطيعين والجنة والعقاب للعاصين بالنار والحشر والحساب والجنة والنار....

(52) كقولها تعالى (هُوَ الَّذِي يَبْعَثُ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِذْ كَانُوا فِي لَيْلٍ ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾) سورة الجمعة، الآية 2-. وكقولها سبحانه (وَرَسُولًا قَدْ قَضَىٰ صَافِرُكَ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلِ وَرَسُولًا لَّمْ تَقْضُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا (164) رَسُلًا يُبَيِّنُ لَكُمْ آيَاتِ اللَّهِ لِيَتَّسِبَ عَلَيْكُمْ وَعَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا (165)) سورة النساء، الايتان (165-166).

(53) انها: الضمير راجع إلى (المعارف)، والآية الثانية من سورة الجمعة وكذا الآية (166) من سورة النساء المكتوبتين قبيل هذا تصرحان بذلك.

(54) ذلك العارف هو نبينا محمد (ﷺ) الذي كان أمياً واصطفاه الله من بين بني آدم ليكون خاتم النبيين، كما اشارت اليه الآية الثانية من سورة الجمعة التي أوردناها قبيل هذا، وقوله تعالى (الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوحًا عِنْدَهُمْ فِي الْوَاوَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْعَمْرِوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْفُنكْرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ) فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157)) سورة الاعراف، الآية (157).

(55) يعنيه: في المخطوطة. والصواب: (تعيينه) لأن الفعل المسند الى ضمير المؤنث الغائبة واجب التأييث. (نظر: شرح ابن عتيل على الفية ابن مالك، 1/ 476 وشرح المصل لابن يعيش، 5/ 94).

(56) نبوته: ثبوت النبوة يكون عن طريق المعجزات إضافة إلى عظم الأخلاق وصالح الاعمال والأمانة والصدق والفضانة. قال صاحب (جوهرة التوحيد): -

وواجب في حقه الأمانة وصدقهم وضمف لها الفضانة
ينظر: جوهرة التوحيد، ص 676. الملحق به شرحه (تحفة المرید مع حواشي التحرير الحميد).

(57) ما بين المعقوفات من زيادة المحقق.

(58) العوائد جمع (عائدة) وهي اسم ما عا به عليك الفضل من صلة أو فضل. وقيل هي: المعروف والصلة يعاد به على الانسان والعطف والمنفعة. (نظر: لسان العرب، ابن منظور، 10/ 325).

(59) المقصود بسيد الأنبياء والرسول، هو رسولنا محمد (ﷺ) لأنه مبعوث إلى الناس كافة، وجعله الله رحمة للعالمين في صرح الآيات القرآنية، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) [سورة (الانبياء) الآية (107)]، وجاء في الحديث المرية (5899) كتاب / الفضائل في صحيح مسلم، (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة وأول من ينشق عنه القبر وأول شافع

- (98) بمعنى أن الاتقسام ينتج عن المادة وما يعرض لها، وما هو مجرد عن المادة لا يقبل الاتقسام .
- (99) وذلك وفقاً لقوله تعالى: [وَاللَّهُ الْمَشْرِقِيُّ وَالْمَغْرِبِيُّ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَوَجْهُ اللَّهِ إِلَيْهِ وَإِلَى اللَّهِ وَاسِعٌ عِلْمٌ (115)]. سورة البقرة، الآية (115). وقوله عز وجل: [هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِيحُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَرْجِعُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ]، سورة الحديد، الآية (4).
- (100) ينظر: شرح المواقف ج8/59.
- (101) ما بين المعقوفات من زيادة المحقق .
- (102) ترجمنا له في القسم الدراسي.
- (103) مثل: الموجودية والمعنوية والوحدانية وغيرها مما هو مصدر صناعي مثلاً.
- (104) وذلك مثل (الموجودية) المأخوذ من (الوجود)، فإن في (الموجودية) حروف مصدره أو مأخذه (الوجود).
- (105) وهو ما كان مأخذه موجوداً خارجياً قائماً بنفسه.
- (106) وهو ما كان مأخذه موجوداً خارجياً قائماً بغيره.
- (107) وهو ما كان مأخذه أمراً عقلياً اعتبارياً، وهذا يعني أن وجوده في موضوعه هو نفس وجود موضوعه. أما غيره من الاعراض فوجوده في موضوعه هو وجود ذلك الموضوع. (ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 145). و. (ينظر: شرح المقاصد للفتاوي، 1/179-176).
- (108) أي سواء كان وجوده في موضوعه نفس وجود موضوعه أو وجود ذلك الموضوع. (ينظر: شرح المواقف للجرجاني بحاشية عبدالحكيم والضلي، 2/97) و. (ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 138-142).
- ملاحظة: وهنا كتب المؤلف حاشية على هذا المنقطع داخل ورقته ارتأت أن ألقها لأنها لا تخلو عن الفائدة وهي (وأيضاً لما كان الوجود محتاجاً إليه لكل ما سواه كان قائماً بنفسه، لا محتاجاً في تحققه إلى قيامه بغيره، ولا معنى للواجب إلا ذلك، فيكون معنى وجود غيره هو انتسابه إليه على وجه يعلمه الله تعالى).
- (109) فيكون مثل الجنس الحقيقي الذي هو جزء لكل نوع من أنواعه ولكل فرد من أفراد أنواعه .
- (110) ما بين المعقوفين (مع) عبارة ناقصة، وربما يزداد عليها كإلّا للعبارة حسب مقتضى السياق لفظ (الموجودات). فيقال: (فيكون مع الموجودات).
- (111) لما ثبت أنه تعالى منزع عن الزمان والمكان غير مقتصر على أي شيء فهو الغني الحميد، ولا ضرر أن ناتي هنا بأبيات للشاعر الكردي العلامة (عبدالرحيم مولوي) في منظومته الكلامية (الفضيلة) حول صفة الوجود لله تعالى.
- للحكماء بينهم تقاض حقيقة الحق وجود خاص
بنفسه يقوم مستنداً وقد غدا لغيره مقبياً
ولم يكن وجوده مؤالفاً لوجود ما سواه، بل مخالفة
في عارض الكون له شريك فتقوله عليها تشكيك
وقول نفسيته قد وردا وبذا بمعنى أنه ما أفردا
كل يكون خارجاً على حدته فيه ادركاً كنفس واحدة
(ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة، للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 137-143).
- وخلاصة الأمر اختلفوا في أن الوجود زائد على الماهية أم أنه أمر حقيقي عرضي أم قسم ثالث من الممكن زائد على الماهية الآ في الواجب تعالى. فرأى المتكلمون والاشراقون الرأي الأول، وهو أنه لا وجود زائد على الماهية مطلقاً وإن مبدأ الآثار هو الماهية. ويرى الحكماء المشائون أن الوجود أمر حقيقي عرضي أم هو زائد على الماهية الآ في الواجب تعالى. (ينظر: المصدر السابق نفسه، ص 148).
- وقد كتب المؤلف (الشيخ عبدالقادر) في هامش هذا النص من متن رسالته هذه حاشية توضح المراد أكثر، فكتب ما يأتي: (لأن كلاً من المكان والزمان مما يتشخص به الشيء، والله تعالى متمشخص ومتمتع بذاته، وأيضاً لما كان كل من الزمان والمكان محتاجاً إليه تعالى في وجوده فلا يكون محتاجاً إليها، وإلا لزم الدور.)
- (112) ان صفاته تعالى ليست عين الذات ولا غيرها بل قائمة بالذات، لأنها لو كانت عين الذات لزم اتحاد الذات والصفات القائمة بها، ولزم الترادف بين الاسم والوصف وهو محال، ولبست غير الذات لأنها لو كانت غيرها لكانت إما قائمة بنفسها أو بغيرها، وقياهما بنفسها - وهي صفات - ظاهر البطلان، وأما قيامها بغيرها فيلزم منه انصاف ذلك الغير بها وهو باطل أيضاً. (ينظر: شرح (شرح العقائد النسفية) لرمضان افندي بحاشية الكستلي والحيايبي ضمن كتاب المجموعة السنوية، ص 269). وكذلك شرح العقائد النسفية للدكتور عبدالملك السعدي، ص 88-89).
- (113) يظهر ان في هذه العبارة (وماتقرر بدع لاتسمعه عن غيري فيما أظنه فأغتمه) خطأ، والصواب هو (وهذا تقرير بدع لاتسمعه من غيري فأغتمه). أي بوضع (هذا) موضع (ما).
- (76) يقصد رسالته في علم الكلام لاجمع ما كتبه من رسائل في علوم مختلفة ومنها كتابه (تقريب المرام شرح تهذيب الكلام، 109-117).
- (77) يكون في المخطوطة: والأحسن (يكون) بتأنيث الفعل لإسناده إلى الأزمنة وهي لفظة مؤنثة .
- (78) متعاقبة: أي يأتي كل جزء من الزمان عقب جزء منه فلا يجتمعان .
- (79) وهو تعاقب الأزمنة.
- (80) وهو عدم تعاقب الأزمنة في وجودها.
- (81) في: في المخطوطة، والصواب: (من).
- (82) أيضاً: أي كما حضر لغير الزماني وهو (الله) تعالى.
- (83) أي ان تكون الأزمنة ذاتها مجتمعة في الوجود مرتبة .
- (84) من غير أن تجمع الماديات المختصة بالأزمنة مع أزمنتها .
- (85) باختصاصها. أي بسبب إخصاص تلك الماديات بالزمان. أو بسبب أخصاص تلك الزمانيات للمادية بعض الأزمنة.
- (86) لما أن... الخ. بيان لوجه التأمل .
- (87) له. أي لغير المنتهي .
- (88) ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 280. شرحاً لما قاله عبدالرحيم المولوي في فضيلته: وهم يقولون الزمان وهمي فأظنر إلى دليلهم بالفهم ما هم اليه في الزمان مالوا ما قد مضى والحكماء قالوا وجوده يعلم بالبدئية وإنما الخفاء في الحقيقة فتقبل مقدار به يقدر حركة الفلك وهو أكبر فتقبل ذو تجدد معلوم قد تفرز ذو تجدد موهوم به وقد تعاكس التقدير بحسب ما استحضر الخبير والتقدم كانوا على ذا جوهر قد استقل والضرورة ذكروا
- (89) ينظر: شرح المواقف للجرجاني، 31/8.
- (90) ليس في تصريفه. أي لا يجري عليه زمان، فليس هناك ماض وحال ومستقبل بالنسبة إليه تعالى. إذ لو كان في الزمان لزم أن يكون حالاً في الحوادث المتعاقبة وهو محال .
- (91) إن الزمان كحقيقة مقارن لوجوده تعالى، أو ان وجوده تعالى مقارن للزمان، وحاصل مع حصوله. (ينظر: المصدر السابق نفسه، 31/8).
- (92) ينظر: حاشية السبكي على شرح المواقف، 114/8. تعليقاً منه على تعريف الاشاعرة لحقيقة الزمان بأنه متجدد معلوم مقدر به متجدد مهم إزالة لأبهامه، وقد تعاكس التقدير بحسب ما هو متصور ومعلوم للمخاطب. وقد يطلق الزمان في العرف على مرور الأيام والليالي... وذلك تابع لحركات الفلك، والفلك مع حركته حادث. فالزمان حادث، فهو منتف عن الله سبحانه. فإذا نظر فساد قول من قال... القول يقدم الله تعالى يلزم منه وجود أزمنة بلا نهاية، إذ لا يعقل وجود وبقاء لأي موجود الآ بزمان، وذلك لأن الزمان لا يتحقق له بدون حوادث فيه مصاحباً أو متقدماً أو متأخراً بعضها عن بعض، فالزمان قبل وجود الحوادث غير موجود. (ينظر: حاشية التحرير الحميد على تحفة المريد، شرح جوهرة التوحيد، ص 221. و ينظر: المباحث المشرقية للرازي، 1/778 وما بعدها، بتحقيق وتعليق: محمد المعتمد بالله البغدادي).
- (93) تعالى الله عن كونه في حيز، لأنه لو كان فيه لزم انصافه بالحوادث، وهو محال، إضافة إلى أن الكون في الحيز من لوازم الماديات، والله سبحانه مجرد عن المادة، كما انه تعالى منزع عن كونه في مكان، لأن الممكن فيه نفوذ أبعاد الممكن في أبعاد أخرى موهومة، كما عند الاشاعرة أو موجودة غير مادية عند الاشراقين، أو انه عبارة عن احتواء سطحي حاو لسطح الممكن الحوي، والله تعالى منزع عن البعد والسطح والامتداد .
- أما تعليقه عن الجهة فلا أنها إما حدود وأطراف للأمكنة أو نفسها مقبسة إلى ما وراءها. فأنها أما منتهى الإشارة الحسية أو ماهو مقصد متحرك بالحصول فيه أو القرب منه. ولما لم يكن لله تعالى حصول في المكان لم يكن مما له علاقة بالجهة، كما انه تعالى ليس بحسب لأحتياجه إلى الاجزاء، ولا بالجواهر الفرد أو مجرد لأفتقاره إلى الحيز إن كان مادياً، ولزم كونه ممكناً خاصاً إن كان مجرداً عن المادة، كما انه ليس عرضاً لأفتقاره إلى مايقوم به. تعالى الله عن كل ذلك وتدس. (ينظر: الوسيلة في شرح الفضيلة للشيخ عبدالكريم المدرس، ص 488-489).
- (94) ينظر: شرح المقاصد للفتاوي، 3/30-33. وشرح المواقف للجرجاني، 8/22-32. و ينظر: تقريب المرام للمؤلف، 111-112/2.
- (95) لا يتجزى: في المخطوطة: و الصواب (لا يتجزأ). الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع لا يقبل الاتقسام اصلاً، لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم، أو الفرض العقلي. وتتألف الاجسام من أفرادها باضام بعضها إلى بعض. (ينظر: التعريفات للجرجاني، ص 138).
- (96) باطل عندهم: على اساس انه احقر الأشياء .
- (97) (التي منها): من زيادة المحقق. إذ بدونها لا يستقيم العبارة .